

- عدد الأسئلة الشفهية: 5 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛
- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. تفضل السيد الوزير.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

كما في عمل الجميع، كلف صاحب الجلالة السيد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بتشكيل الحكومة وعرضها على جلالة الملك قبل عرضها على البرلمان، ويبدو أن العمل الحكومي اليوم هو عمل ديال تصريف الأعمال إلى حين تعيين حكومة جديدة.

لذلك، وأمام الأحداث السياسية التي عرفتها البلاد والتي كانت لها أصداء لا في الداخل ولا في الخارج لدى الرأي العام الدولي، أن الحكومة استجبت للجلسة على أساس أنها جلسة دستورية، لكن أن تمنح لها صفة الجلسة الرقابية على الحكومة اليوم، حكومة تصريف الأعمال، مما يمكن أن تكون عندها لا المبادرة التشريعية ولا المبادرات السياسية، المبادرات سياسية تنتظر.

ولذلك احنا نتوجهو للمجلس الموقر أنه كان بودنا أن تكون الجلسة دستورية في سؤال أو سؤالين فقط للحفاظ على دستورية الجلسة، لأنه غادي نكونو في وضعية أن هذه الحكومة ما ابقات عندها لا رقابة تشريعية لأنه البرلمان ليس بغرفتيه، والرقابة يجب أن تمارس من طرف البرلمان، اليوم كين وضع جديد نأمل أنه إلى طالت هذه المشاورات أن يراعي مجلس المستشارين الوضعية التي توجد عليها الحكومة كحكومة تصريف أعمال وأن نحرص على أن الجلسات تكون جلسات تحفظ دستورية الأمر والإبقاء فقط... شوفوا الصيغة ديال سؤال واحد فقط لكل جلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. أظن أن الجلسة ستراعي حكومة تصريف الأعمال، وكظن مغاديش يكون شي مشكل لأنه كين تقريبا سؤال لكل وزير واللي غايب راه غايب، مكايش مشكل.

إذن طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بخمس طلبات إحاطة. الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

محضر الجلسة رقم 786

التاريخ: الثلاثاء 3 محرم 1433 (29 نوفمبر 2011)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة برسالة من السيد رئيس الفريق الحركي، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة حول مدى تنفيذ الحكومة لالتزامها المتعلق بإنجاز إستراتيجية خاصة بدم وتطوير المقاولات الصغيرة جدا إلى جلسة لاحقة.

وتوصلت الرئاسة كذلك برسالة من السيد رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول إعادة النظر في القانون الخاص باستغلال المقابر إلى جلسة لاحقة.

أما بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 29 نونبر:

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

تتعد هذه الجلسة الدستورية ليومه الثلاثاء 29 نونبر 2011 والمغرب تخطى بنجاح امتحان الديمقراطية، واحترام إرادة الناخبين، ولقد سبق لنا في الفريق الفيدرالي أن أكدنا على أنه يجب أن يكون يوم 25 نونبر 2011 عرسا ديمقراطيا، تنتصر فيه إرادة الناخبين من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وأن نكون في الموعد مع التاريخ والقطع مع كل التجارب السابقة من تزييف وتزوير الإرادة الشعبية، فالذي انتصر اليوم هو الديمقراطية والإرادة الحرة للناخبين واحترام نتائج صناديق الاقتراع بالرغم من بعض الحالات المعزولة والممارسات المشينة، والتي لم يكن لها أي تأثير على سلامة النتائج العامة والنهائية.

فهنيئا لوطننا على هذه الخطوة الجبارة نحو الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء دولة المؤسسات، فالعبرة اليوم بعد انتخابات 25 نونبر 2011 بمدى التزام الحكومة القادمة بالبرنامج الانتخابي الذي قدم للمواطنين والمواطنات وترجمة الوعود إلى حقائق مادية ملموسة، تبدأ بالتنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور في مختلف المناحي السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الحقوقية والثقافية، إعطاء المصادقية للعمل الحكومي.

فالمغاربة ينتظرون أن تتحقق نسبة نمو تصل إلى 7% وخلق 200 ألف منصب شغل سنويا، وتقليص العجز السكني والولوج إلى نظام صحي عادل ومتكافئ، وتعليم نافع كما تم التعبير عن ذلك من خلال البرامج أثناء الحملة الانتخابية، أم أن وعود الانتخابات ستصدم بتحديات الواقع الاقتصادي والاجتماعي العنيد والظروف الدولية والأزمة المالية العالمية لتتحول أثناء إعداد البرنامج الحكومي إلى مجرد أضغاث أحلام اليقظة مع ما يقتضيه تشكيل الحكومة من تنازلات سياسية وبرنامجية متبادلة لضمان الأغلبية البرلمانية.

إن ما ننتظره من الحكومة المقبلة مباشرة الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الذي توقف منذ مدة دون الالتزام بالدورية المتفق عليها في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، فهل ستكون الحكومة في الموعد وفي مستوى انتظارات الشارع المغربي وإرجاع المصادقية لمختلف المؤسسات المنتخبة؟ ذلك ما سنتبعه عن كثب من موقعنا كمعارضة برلمانية موضوعية وبناءة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

موضوع هذه الإحاطة ينقسم إلى شقين، السيد الرئيس:

- الشق الأول يتعلق بالأخطاء التي يجب على وزارة الداخلية تصحيحها مستقبلا:

أولا، مشكل تحديد مكاتب التصويت، فكم من مواطنين التحقوا بمراكز التصويت ولم يصوتوا نظرا لعدم تمكنهم من معرفة رقم مكتب التصويت؛ ثانيا، الكثير من المواطنين صوتوا لفائدة الدستور وفوجئوا بعدم وجود أسماهم في لوائح الناخبين؛

ثالثا، الكثير من الأشخاص منعوا من التصويت بسبب عدم الإدلاء بالبطاقة الوطنية رغم إدلائهم إما برخصة السياقة أو جوازات السفر أو أي وثيقة رسمية تثبت رقم البطاقة الوطنية، وهذا قصور قانوني لم نتداركه كمشرعين.

إذن، إخواني الأعضاء نسبة المشاركة ب 45% كان بالإمكان لولا هذه الأخطاء تجاوز هذه النسبة إلى ما فوق 50%، وربما كان لتلك الأخطاء آثار على النتائج التي حصلت عليها بعض الأحزاب.

- الشق الثاني، استطاع المغرب بدون صراعات دموية وبدون خسائر بشرية ومادية وبفضل حكمة ملكه وشعبه دخول نادي الديمقراطيات الكبرى بشهادة كل الملاحظين الدوليين والوطنيين.

إخواني الأعضاء، ماذا يجب على كل القوى السياسية المغربية؟ يجب عليها تهمين الاستقرار السياسي وتحسين الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة العالمية المالية وتعزيز المكاسب الدبلوماسية التي جعلت المغرب فاعلا أساسيا في محيطه الإقليمي والدولي.

الآن، السيد الرئيس، جميع الأحزاب كيفما كانت مرجعيتها الفكرية مطالبة بالتخلي عن التهاوت وراء الأرقام وانتزاع المناصب الوزارية والمواقع في المسؤوليات، ولو أن مهام الأحزاب السياسية الوصول إلى الحكم.

إن طبيعة التحديات التي ذكرناها سابقا، تلزم كل القوى السياسية باحترام إرادة الناخبين وإعلاء مصلحة الوطن فوق مصلحة الحزب، فالمغرب الآن في حاجة إلى حكومة قوية بعيدة كل البعد عن المساومات والضغط على الحزب الفائز لتحقيق مصالح حزبية، فالمغرب في حاجة الآن إلى الاستقرار والأمن وضمان العيش الكريم لكل المواطنين.

وأختم قولي، السيد الرئيس، هذا بالآية الكريمة: "لِيلَاف قَرِيْشٍ بِإِلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلْيَصْبِرُوا رُبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَصْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" صدق الله العظيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الفدرالي، السيد دعيدة تفضل.

اتجاه بناء قطبية سياسية واضحة ومقبولة لدى الرأي العام.
السيد الرئيس،

إذا كنا نهني أنفسنا جميعا على هذا النجاح والإنجاز التاريخي، فإننا في نفس الوقت نعتبر أن ما تحقق نعتبره مجرد نصف الطريق نحو تثبيت نموذجنا الديمقراطي الذي يحتاج إلى مجهودات كبيرة من أجل تحصينه وتمنيعه وتطويره خدمة لاستقرار وأمن بلادنا وتقدمها، وهذا ما يتطلب من مختلف الفرقاء الوعي بدقة اللحظة السياسية، وما تتطلبه من نضج ومسؤولية والرقى بفعالها وممارستها السياسية وإعادة الاعتبار لنبل السياسة والقطع مع كل الممارسات المسيئة لها لأن بلادنا اليوم في حاجة إلى نفس جديد وأسلوب وممارسة جديدة في إطار إدارة الشأن العام.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. آخر كلمة للفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نسجل في هذه اللحظة التاريخية أمام الرأي العام الوطني وبارتياح كبير نجاح بلادنا بالأساس في امتحان الديمقراطية، وذلك في استحقاقات 25 نونبر التي تعتبر في نظرنا تكريسا لنزاهة انتخابات 2007، التي تحققت فيها البوادر الأولى للمنهجية الديمقراطية المبنية على نتائج صناديق الاقتراع، والتي تمت دستورها بالدستور الجديد، ونسجل كذلك بكل اعتزاز سهر الحكومة المنتهية ولايتها، برئاسة الأستاذ عباس الفاسي، على كل الضمانات لتحقيق الحرية والنزاهة والشفافية والديمقراطية.

كما نسجل بكل ارتياح كذلك التجاوب المهم للمواطنات والمواطنين مع الحصيلة الحكومية من خلال ما حققته أحزاب الكتلة الديمقراطية مجتمعة من نتائج إيجابية ومهمة في ظرفية خاصة ودقيقة وحساسة، عكستها مجموع الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها وحصول حزب الاستقلال الذي كان له شرف قيادة الحكومة على المرتبة الأولى من بين أحزاب الأغلبية، والتي تعد دالة نظرا لتجدره وانتائه في تربة هذا الوطن العزيز، كما نهني بالمناسبة الإخوة في حزب العدالة والتنمية على فوزهم بالمرتبة الأولى، وكذلك الشعب المغربي قاطبة الذي أكد انخراطه في مسلسل الإصلاحات العميقة التي تعرفها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ونهني كذلك كافة الفئات والفائزين من مختلف الأحزاب السياسية، آمليين أن تكون هذه الانتخابات فرصة حقيقية للقطع مع كل أساليب إفساد الحياة

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس. كنسحبو الإحاطة تفاديا للتكرار، لأن موضوع الإحاطة سبق وأن جاء في نفس السياق الذي تقدم به الإخوان رؤساء الفرق المحترمين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي التوزي.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

موضوع إحاطتنا اليوم مرتبط بالإنجاز الكبير الذي حققته بلادنا بمناسبة الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر، والمتمثل في النجاح الكبير الذي حققته المغرب، سواء من خلال نسبة المشاركة التي تجاوزت 45%، بالإضافة إلى ما ميز الحملة الانتخابية من حسن تدبير وما أحيط بها من شفافية ونزاهة وحياد إدارة واحترام واضح لإرادة الناخبين، وكذلك من خلال ما أفرزته هذه الانتخابات من نخب جديدة وذات كفاءة وممثلة مممة للنساء والشباب، وهي مكنتيات، كما لا يخفى على أحد، شكلت عناوين رئيسية لمطالب الحراك الشعبي الذي عرفته بلادنا.

كما أن نجاح هذا الاستحقاق السياسي يعتبر نجاحا للنموذج الديمقراطي المغربي الذي تبخرت معه كل الخطابات التشكيكية والكيدية التي حاولت استهداف المسار الإصلاحي الذي دشنته بلادنا منذ اعتلاء صاحب الجلالة عرش أسلافه المنعمين، والذي تميز بإطلاق العديد من الأوراش في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

وبهذه المناسبة، فإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نهني الشعب المغربي قاطبة على هذا النجاح الذي يشكل تحولا تاريخيا ومفصليا، يمكن بلادنا من ولوج عهد ديمقراطي جديد، يتوج الثورة الهادئة التي أعلن انطلاقتها دستور فاتح يوليوز، ونهني في نفس الوقت مختلف الأحزاب الفائزة وفي مقدمتها الحزب المنتصر لنتائج هذا الاقتراع.

وفي هذا الصدد، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن الشرعية الشعبية التي منحتها صناديق الاقتراع لمختلف الأحزاب السياسية، تستوجب الوعي بحجم التحديات المطروحة وما تتطلبه في إطار الترجمة الديمقراطية للدستور الجديد من مجهودات من أجل إعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية وجعلها أكثر فاعلية وإنتاجية وقادرة على ترجمة طموح المغاربة وتطلعاتهم، وإعادة الثقة والأمل إليهم.

وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال الوفاء بالوعود التي تضمنتها مختلف برامج الأحزاب الانتخابية، والالتزامات التي قطعتها على نفسها مع الناخبين، كما أن هذا النجاح لن يكون له أي معنى أو قيمة سياسية إذا لم يساهم في الجواب على مطلب عقلنة المشهد السياسي وتأسيس تحالفات مبنية على تمايزات فكرية وسياسية، وتهل من مشاريع مجتمعية منسجمة في

وبالتالي يجب العناية أحسن من بيوت الناس الذين يؤدون الصلاة في المساجد.

وبالتالي نسأل، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تتوون اتخاذها للعناية بالمساجد وبنائها والعناية بها والعناية خاصة بالقائمين على شؤونها كالقيمين الدينيين الذين يتقاضون أجورا زهيدة وليسوا بالعدد الكافي للمساجد، بحيث نجد المؤذن يقوم بالأذان وبالنظافة في آن واحد وبقراءة الحزب ويتقاضى 700 درهم شهريا؟
شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا بد في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال. سأقتصر هنا على قضية النظافة التي ورد فيها السؤال الموجه وإذا أردتم، سيادتكم والفريق ديالكم، فيما يتعلق بالجوانب الأخرى التي ذكرتها في آخر السؤال، احنا مستعدين في الجلسات المقبلة.

فيما يتعلق بالنظافة، غير بغيت في البداية لأن عدد من المرات يرد على لسان السادة المستشارين المحترمين والسادة النواب المحترمين وعدد من الناس المساجد التابعة للأوقاف والمساجد التابعة للمحسنين، ليس هناك مساجد تابعة لهذا الفريق أو ذلك، المساجد هي مساجد الأمة وكلها رسميا تابعة لوزارة الأوقاف، ولها الوصاية عليها، إلا أن وزارة الأوقاف حافظت على تقاليدنا في رعاية المساجد من طرف الجماعات، سواء كانت هذه الجماعات جماعات قرى أو كانت جمعيات نشأت بعد نشوء الجمعيات بعد الاستقلال في المغرب، بالشروط المعهودة (حياد المسجد والرعاية لهذه الوصاية) وجزى الله المحسنين فهم يقومون سواء في البناء أو في الإصلاح أو في التفريش أو التجهيز بمجهود كبير، يعني يكفي أنهم 40% فيما يتعلق بالبناء، وغادي نحافظو على هاد الشي ولا بد نحافظو عليه ولو عندنا وسائل تتجاوزها، لأنه واحد المقوم من المقومات الأخلاقية والتراثية والمدنية والحضرية ديالنا.

فيما يتعلق بالقضية ديال التفريش، هناك مشكل ديال التفريش أنه تعميم التفريش، ولكن وقعت فيه واحد الخطوات كبرى، هناك حوالي 1000 هكتار ديال المساجد، يعني المساجد مساحتها تقريبا ألف هكتار، يعني التجديد ديال الفراش ديالها خصو يكون على الأقل 5، 6، 7 السنوات. عندنا بالضبط الخطة ديال التفريش، لكن الإمكانيات لا تسمح لنا، فمن

السياسية مستقبلا وبعض المظاهر المشينة والمحدودة التي سجلت هنا وهناك دون تأثير في السير العام لهذه الاستحقاقات.

هذه الانتخابات التي أكدت على وعي هام للناخبين والناخبات بدقة المرحلة وأهميتها والمجسدة في نسبة المشاركة التي عرفت ارتفاعا ملموسا رغم حركة المطالبة بالمقاطعة.

ونؤمن في الفريق الاستقلالي أن يكون التقييم لمستقبل هذه المرحلة مبنيا على الرزانة والموضوعية ومطبوعا بالوطنية الصادقة لسد الثغرات التي ظهرت في مناطق محددة لحماية المكتسبات وتقويتها لترسيخ الانتصار الوطني دائما والرقى به إلى ما ينتغيه كل مغربي غيور على هذا البلد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 11 سؤالا، موجهة لقطاعات الأوقاف، الاتصال، التشغيل، التنمية الاجتماعية، الشؤون الاقتصادية والعامه.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول نظافة المساجد. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بنشايب:

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة الزملاء،

كما لا يخفى على أحد من المغاربة ما عرفه الحقل الديني في المغرب خلال العقد الأخير من الألفية الثالثة على يد صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله من رعاية لهذا الحقل وهيكلته والعناية بالقائمين عليه، إلا أن هناك مجهودات أخرى تنقص هذا الحقل من خلال العناية بالمساجد خاصة والقائمين عليها، بحيث أن المساجد في المغرب عرفت، خاصة التي تنتمي إلى المحسنين، والتي يقوم بإنجازها المحسنين، عرفت حلة جميلة ونظيفة وأطر مؤهلة كأطعم دينية مؤهلة، وبالتالي أعطت واحد القفزة نوعية في بناء المساجد والعناية بها.

إلا أنه بالنسبة للمساجد التابعة للأوقاف والشؤون الإسلامية، كذلك هي الأخرى عرفت عناية متميزة، ولكن لازال هناك الكثير من العمل، بحيث أن هناك تجهيزات ناقصة كالأفرشة والتجهيزات الصوتية وضعف الخدمات ديال النظافة وضعف الأجور ديال القيمين الدينين، مما يؤثر سلبا على السير العادي للمساجد العمومية، علما أن المساجد هي مؤسسة عمومية، وهو قبل أن تكون مؤسسة عمومية هو بيت الله سبحانه وتعالى،

شاء الله ترعى هذا الجانب وهي هاذ حكومة العدالة والتنمية لأنه غادي ترأس الحكومة -إن شاء الله- وعندها واحد المرجعية دينية ربما غادي تساعد حتى هي تأطير هاذ الحق الديني ودعمه إن شاء الله لما هو أصلح. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس، أنا متفق معكم أنه خص... احنا مكيجبسننا غير الإمكانيات، أما الطموحات والتخطيطات وكيفية الإجراء الحمد لله- احنا قايين بها أحسن قيام. طبعاً لا بد أن المغرب كأمة، ماشي كحكومة أو كتيار أو تيار آخر، كأمة هاذ المسألة تعطى الأولوية على مستوى الأمة بالإمكانيات وبالتدبير إن شاء الله في المستقبل. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني موضوعه التأطير الديني للمغاربة المقيمين بالخارج للفريق الاستقلالي كذلك، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

احنا في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، ارتأينا أن نطرح هذا السؤال المتعلق بمغاربة الخارج الذين يمثلون حوالي 10% من الساكنة وبطبيعة الحال هذه الشريحة يعرف الجميع أنها تلعب دورا كبيرا بالنسبة للبلاد وذلك عن طريق تشبثها أولا بالقيم النبيلة لبلدنا ثم كذلك بالهوية الوطنية وبالإنسية المغربية وباللغة والتقاليد والأعراف، ناهيك عن الدين الإسلامي الحنيف. وبطبيعة الحال هذه الشريحة التي تتكون من مختلف الأعمار هي في حاجة ماسة إلى تغذية روحية، تتمثل في برنامج طموح، تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لكي لا يحس هؤلاء أنهم منعزلون عن الوطن. ورغم أن هذه الحكومة هي حكومة تصريف أعمال، وهذا السؤال قد طرح منذ أزيد من سنة، فقلنا لا بد من التذكير (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين)، نود أن تكونوا قد تركتم بصيات من أجل تأطير هذه الفئة في تلك الوزارة التي تعد من الوزارات الأساسية بالنسبة للتغذية الروحية لبلدنا. ولهذا، نود من خلالكم إسراع الرأي العام ما هو البرنامج أو ما هو الخطة الذي تعتمده وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل الإشراف على التأطير الديني لهذه الفئة؟

ناحية هنالك اعتمادات مالية هي لا تتعدى 31 مليون درهم بالنسبة لرأس المال السنة الماضية، ثم هنالك حملات كبرى للتنظيف تقع في مناسبات متعددة وهناك التعاقد مع شركات متخصصة بالنسبة لبعض المساجد، لا يزال ما تعامش، ثم تجديد الأفرشة اللي بلغ عدد المساجد اللي تم التفريش ديالها مثلا في السنة الماضية 822 هي تقريبا 2% ديال المساجد بالكلفة ديال 56 مليون درهم.

هناك تأهيل للبنية التحتية للمساجد بإحداث مرافق صحية لائقة لأن هاذ قضية المرافق الصحية، والحمد لله عندنا واحد الشراكة مع كتابة الدولة في البيئة اللي كانوا وصلو فيها تقريبا معنا لشي 8 ملايين ديال السنتميم. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، الأمر يتعلق بالمساجد التي يشرف عليها المحسنين، هو ماشي يشرف عليها المحسنين أنه... أثرنا الموضوع من خلال أن هناك إشراف من الطرف المحسنين الخاص بالعناية، أما الإشراف الديني والوصاية هي معروفة لوزارة الأوقاف.

قلتو واحد الرقم، السيد الوزير، وهو 31 مليون درهم، بالنسبة ل 1000 هكتار بالنسبة لمساجد الأمة ديال الساكنة ديال 40 مليون، 31 مليون لا تعني ولا تسمن من جوع، مقارنة مع القطاعات الأخرى الاجتماعية التي تحظى بنصيب وافر.

اليوم الحقل الديني من أهم الحقول الاجتماعية، كيمس العقيدة ديال المسلمين وبالتالي هو المدرسة، هو اللي كيهذب الأخلاق، هو اللي كيجارب التطرف وبالتالي خص الحكومة -إن شاء الله- القادمة وتتناو تبقاو في هاذ المنصب، السيد الوزير، لأن لكم مؤهلات كبيرة وأبتم عليها إن شاء الله باش تسايرو هاذ الإصلاح باش تعطى العناية الكبيرة من خلال القيمين الدينين والعناية بهم ومن خلاهم كتنكون نظافة المسجد. دابا إذا كانت الأفرشة كتنبدل على 5 أو 7 سنين يمكن تبدل حتى على 10 سنوات إذا كان القيم الديني يتقاضى أجور ويؤدي واجباته. اليوم المؤذن يتقاضى 700 درهم ما كيقومش بالنظافة، الزريبة كبتقى تتوسخ وكتولي خازنة... إلخ، وبالتالي كتولي في حالة يرثي لها نتيجة للإهمال الذي يطال القيمين الدينين.

أنا كترجع للقيمين الدينين، السيد الوزير، باش تحسن الحالة ديالهم والوضعية ديالهم الاجتماعية ما كيتقاضوش الأجور ديال السميك، ما كيتقاضوش الضمان الاجتماعي، ما عندهمش التغطية الصحية، ما عندهمش بزاف ديال العوامل اللي تقصاهم وهذا حيف في حق هذه الفئة من المواطنين. وبالتالي، نناشدكم، السيد الوزير، باش هاذ الحكومة القادمة إن

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، أتم محقون في العناية بكيفية طبيعية بهذه الفئة من المواطنين المغاربة الموجودين في الخارج، وطبعاً في الخارج هناك ظروف خاصة، فاللي تحقق في هاذ الباب شيء مهم جداً، وما ينبغي أن يتحقق ينبغي أن يكون أهم من ذلك.

الذي تحقق هو استرجاع هذه الجالية من خلال جمعيات المساجد للارتباط بكيفية أوثق بالوطن وبشوات هذه الأمة، هذا شيء نقول لك، السيد المستشار، محقق أنه استرجعنا هاذ الاهتمام وهاذ الارتباط من خلال الجمعيات في مختلف البلدان واللي حاولنا هو هاذيك الجمعيات تجمع في واحد الفيدرالية على مستوى كل بلد أوروبي، على الخصوص البلدان الأوروبية، ويكون التعامل معها بكيفية ثلاثية، يعني وزارة الخارجية عن طريق السفارات والفضليات، وزارة، الأوقاف والجمعية.

ثم ما الذي تحقق أيضاً في هذا الباب؟ وهو شيء أساسي أن أمير المؤمنين أعزه الله نصب مجلساً علمياً للمغاربة القاطنين في أوروبا، هاذ المجلس العلمي اللي هو اعترفت به المجموعة الأوروبية واللي المقر ديالو بروكسيل يحظى بثقة الجميع ولاسيما من ناحية الجمعيات، ولنا معه خطة في التعامل مع الجمعيات، وطبعاً هو تابع للمجلس العلمي الأعلى في الرباط من حيث الظاهر الذي ينصبه.

ثم أننا حققنا أيضاً أن ميزانية الدولة تدخلت في هذا الباب بشيء متواضع هو 120 مليون درهم، ولكن نتمنى أن يزيد ذلك ونتمنى أن تعباً إمكانيات الجالية نفسها، وهناك استعداد -والحمد لله- لتنسيق هذا التدخل، فهناك نقص حاد ولاسيما في مساجد إسبانيا، وهناك تقدم لا بأس به فيما يتعلق بفرنسا، لأن تخطينا هاذ المسألة بدينا كترسلو لهم الأئمة، وهناك فكرة في أن يحدث تكوين للأئمة المغاربة لأوروبا لإعطاء نموذج ولاسيما من أبناء الجالية الذين ليس عندهم لا مشكل استيراد، الذين عندهم المواطنة الكاملة.

هناك مشاريع كثيرة إن شاء الله ستستمر عليها الدولة للقيام بهذا الواجب الذي يراه أمير المؤمنين أعزه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. عندك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بدون شك أن هذه المعطيات كلها مهمة جداً، والتعريف بها من الأهمية بمكان لكي يعرف الرأي العام ما قامت به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مشكورة في هذا المجال والاعتناء بهذه الشريحة المهمة جداً، ولكن نود إن شاء الله في المستقبل أن تزيد العناية وكذلك الاعتناء بالشباب خصوصاً الذين تتقافهم الأهواء عن طريق ما ينشر في الفضائيات لكي يرسخ في ذهنهم الدين الإسلامي الحنيف ديال الوسطية، ديال التسامح، ديال نبذ العنف وكذلك الارتباط بالوطن بشكل أساسي، وهو إن شاء الله معول على الرجال الغيورين على المصلحة العليا من أجل إن شاء الله تحقيق ذلك على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فقط أريد أن أضيف أن الأهم في هذه المسألة ديال الشأن الديني هو تكون رؤية ونظرية متكاملة تتماشى مع تاريخ هذا البلد ومع ثوابته وكيف تطبق على الواقع في انسجام مع التطور السياسي ومؤسسات البلاد، هاذ الشيء موجود في الشأن الديني، سواء ما يتعلق بالداخل أو فيما يتعلق بالخارج، وهناك استجابة تامة له، والمسألة تدور حول الإمكانيات وقضية الوقت، اللي الحمد لله قطعنا منه شوط، وغادي تقطع أشواط إن شاء الله لأن هناك استمرارية في إيمان نساء ورجال هذا البلد، هم عارفين فين قاصدين سواء يعني الجالية أو غيرهم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول صندوق دعم الإنتاج السمعي البصري. الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

عذرا على التأخير في طرح السؤال.

السيد الوزير المحترم، لن نعود إلى أهمية المكتسبات التي تحققت في مجال الإنتاج السمعي البصري والسينمائي، ولن نعود إلى التذكير بأهمية هذا

بطبيعة الحال، كما جاء في سؤالكم، السيد المستشار، هناك نقاش حول النوق، أنا لست متوفرا على الكفاءة لأحكم وأقول هذا فيلم أو هذا إنتاج من المستوى الرفيع وهذا إنتاج من المستوى الرديء، هذه مسألة متروكة للتقييمات الطبيعية والمحترمة لكل مواطن ولكل مستهلك.

فيما يتعلق بالعلاقة بين القنوات، كنتكلمو على الشق المتعلق بالتلفزة، القنوات في علاقتهم مع المنتجين فهي علاقة تجارية محضة والمساطر شفافة ومهنية وتقوم بالانصياع لما يفرضه القانون ووفقا لما تتضمنه دفاتر تحملات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

تعرفون، السيد الوزير المحترم، بأنه منذ 7 أشهر تقريبا، انطلقت في بلادنا حوار وطني حول الإعلام والمجتمع التي شاركت فيه مختلف المكونات السياسية ومختلف المهنيين وانخرطتم فيه أتم شخصيا كذلك بصفتم وصيا على القطاع وكانت من جملة المواضيع والإشكالات التي عولجت من خلال الحوار الهادئ والرزين التي احتضنته المؤسسة التشريعية وامتد إلى مختلف فضاءات الحياة العامة، وكانت من جملة الإشكالات التي نوقشت هاذ الموضوع بالذات التي طرحناه في سؤالنا.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نسألكم لكي تقدموا للرأي العام الوطني يعني توضيحا حول موقفكم من خلاصات الحوار الوطني ومن دينامية الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع لأنه لاحظنا بأنه كان هناك التباس في موقفكم، فأتم انخرطتم في هذا الحوار ولكن صرحتم في مناسبات مختلفة مثل ما صرح السيد الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، قدمتم تصريحات فيها ما يفيد بأنكم لستم راضون ولستم مطمئنون لهذا الحوار، ابغينا توضيح في هاذ الصدد.

النقطة الثانية، ما دمنا كنتكلمو على الإنتاج السمعي البصري، هل أتم مطمئنون، السيد الوزير المحترم، إلى أن هناك ما يكفي من الضمانات للإبقاء على هامش الحرية التي حققت بلادنا بفضل تضحيات أبنائه، لاسيما فيما يتعلق بالمحتوى الحداثي والتقدمي المنتج للقيم المنخرطة في العصر في ظل المعطيات السياسية الجديدة، لأن هناك الآن من جملة أقوى التساؤلات، هناك مخاوف وشكوك تثار حول مستقبل المكتسبات الديمقراطية التي حققناها، ولاسيما فيما يتعلق بإتاحة المجال فسيحا للإبداع الحر ولإغناء إنتاجنا السينمائي والبصري وكذلك السينمائي فيما يتعلق بتوطيد المحتوى الحداثي والتقدمي لهذا الإنتاج، فهل أتم مطمئنون لسلامة هاذ الاختيار؟

النقطة الثالثة ولو أنها ليست مرتبطة يعني بشكل مباشر بالموضوع، كيتعلق بالمآل لأن الرأي العام الوطني والمهنيين أثاروا تساؤلات حول مصير

القطاع فيما يتعلق بالإسهام في تطوير وفي إثراء البناء الديمقراطي ببلادنا. فقط سؤالنا يتعلق بصندوق دعم الإنتاج السمعي البصري التي عمدت الحكومة إلى إحداثه من أجل الإطلاع بمهام النهوض بمختلف أنواع الكتابات الإنتاجية التلفزية والإذاعية والسينمائية ومدته بكل مقومات الجودة والتنافسية وتشجيع الاستثمار فيه وجعله أداة لتنمية صناعة وطنية للإنتاج السمعي البصري. لاحظنا أن هذا الصندوق لم يتمكن من المساهمة، مثلما كنا ننتظر وينتظر المهنيون، في تحسين الجودة في هذا المجال وتحديد علاقات شفافة بين قنوات البث والمنتجين على أساس تعاقد واضح، يحترم دفاتر تحملات متفق عليها، كما أن التجربة لم تتمكن من إيجاد حل للإشكالات المرتبطة بالارتقاء بالمنتج الوطني واحترام ذوق المواطن المغربي وضمان تنفيذ إنتاجات في مستوى المنافسة على الصعيدين الوطني والعربي.

لكل هذه الاعتبارات، نود أن توضحوا للرأي العام الوطني، وقد انتهت مهمة هذه الحكومة عمليا، بالمعايير التي اعتمدتم عليها لتوزيع الدعم على مختلف الإنتاجات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الأمر يتعلق أساسا بصندوق النهوض بالمشهد السمعي البصري، وهذه هي تسميته، وهو موجود منذ سنة 1996، ويمول من خلال قناتين أساسيتين، القناة الأولى هي إتاوات استهلاك الكهرباء والقناة الثانية هي معاملات الإشهار، وقدم خدمات جليلة للمشهد السمعي البصري العمومي في كل تجلياته، سواء التلفزية أو السينمائية.

منذ إحداثه، قام هذا الصندوق بدعم (2M) في الوقت الذي كانت تمر من وضعية صعبة، وصارت الحمد لله- اليوم تتمتع بوضعية سليمة وبرقم معاملات ديال 700 مليون درهم، ثم قام بمهمة دعم الانتقال ديال التلفزة المغربية إلى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وكانت عملية التحول مكلفة، وقام بدوره في هذا المجال. ولعب ذلك الصندوق دورا هاما كذلك في دعم خروج القناة الأمازيغية إلى حيز الوجود، ثم يستمر بتقديم الدعم الطبيعي المنوط به في دعم السينما والإنتاج السينمائي المغربي الذي انتقل في السنوات الأخيرة من مبلغ 20 مليون درهم إلى ما يناهز 60 مليون درهم اليوم من أجل دعم الإشعاع السينمائي والثقافي الوطني، وتلك مهمته كذلك، كما أنه حتى من الناحية العددية انتقلنا من إنتاج 6 أفلام سنويا إلى ما يفوق 20 فيلما سنويا.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

في الحقيقة هذا السؤال طرح في سنة 2008 ولم يكتب له أن يرمج إلا اليوم في 2011، خاصة بعد أن تم التصويت على قانون جد مهم وهو تحت رقم 26.10 المتعلق أو نقول أنه قانون جديد منظم للتعويضات عن حوادث الشغل، لذلك أنا لن أطرح السؤال كما طرح سالفاً، أكتفي بالقول أن هذا السؤال يتحور حول هزالة التعويضات على حوادث الشغل والذي وجد إجابة في القانون رقم 26.10.

لذلك، السيد الوزير، نطلب منكم فقط توضيح حول هذا القانون لإطلاع الرأي العام حول هذه المستجدات فيما يخص التعويضات عن حوادث الشغل.

وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد جمال أغاني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

بالفعل في السنة التي اطرحتم فيها السؤال، كانت هناك هزلة ديال التعويضات من الشيء من المؤكد، وكذلك كانت هناك صعوبات عديدة في القانون الذي يرجع ل 1963. ومن ضمن الورش ديال أعمال مفهوم العمل اللاتق، كانت أحد مكوناته هي المراجعة ديال الترسانة التشريعية الوطنية في هذا المجال، فكان الإعداد ديال مشروع قانون جديد لتنظيم حوادث الشغل بالمغرب والتعويضات ديال حوادث الشغل بالمغرب، جزء منه هو الذي أشرتم له السيدة المستشارة المحترمة بإقرار قانون الذي صادق عليه مجلسكم الموقر بإجماع أعضائه، والذي أحيل على مجلس النواب وبمقتضى هذا القانون غادي تتمكنو من مراجعة مختلف المراسيم والقرارات المرتبطة بهذا المشروع، خاصة فيما يخص التعويضات.

بطبيعة الحال مشروع القانون الذي صادقتم عليه يقر بمزايا جديدة، خصوصاً إدخال المقاربة ديال المساواة خاصة بالنسبة للأرامل، بالنسبة كذلك للأطفال المعاقين، وغيرها من الإجراءات التي دخلت مشروع القانون الجديد، وهذا سيسمح مستقبلاً إن شاء الله أنه يصدر قراراً جديداً ديال وزير التشغيل ووزير الصحة التي يحدد المقادير والتعويضات.

جانب آخر يجب الإشارة إليه أنه سنة 2008 هناك ما نسبه الزيادة في الإيرادات لضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية التي كان تم الرفع فيها بنسبة 20% من طرف إدارة صناديق العمل.

المطبعة التي كانت تابعة لجريدة الأنباء والتي خلصت فيها الدولة من المال العام مبلغ كبير جداً، لا يحضرنى الرقم ولكن كنتكمو على غلاف مالي يقدر بالملايير وسعنا بأن هاذ المطبعة تم تفويتها في ظروف تستدعي...

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، السيد المستشار أرجوك. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الإتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

نحن حقيقة أمام ثلاثة أسئلة جديدة، لكن بسرعة يمكن لي نعطي بداية أجوبة في نطاق الوقت المحدد. هل أنا مرتاح بالنسبة للمستقبل؟ أنا أتحدث عن الماضي وعن مسؤوليتي كوزير للإتصال وأعتقد بأن طيلة 4 سنوات التي قضيتها لم يحصل من هذه الوزارة ولا من مسؤوليها ولا من وزيرها أنها ضيقت في أي شيء من الأشياء على حرية الإبداع الفكري والثقافي والسبائي والتلفزي وكل جوانب الإبداع لأن ذلك جزء من هويتنا أولاً كمواطن قبل أن نكون وزيرا.

ثانياً، ما يتعلق بالمستقبل، فهذا نطاق موضوع آخر لست مؤهلاً للحديث فيه في سياق جلسة الأسئلة الشفهية الدستورية.

موضوع مطبعة الأنباء، لا أعتقد، لا بد ما نوضحو أن الأمور تمت بصفة عادية وأستغرب أنه تطرح هاذ القضية بمناسبة التعقيب على سؤال يدور حول قضايا أخرى لا علاقة لها بهذا الموضوع. أنا مستعد إذا ما أذتم لي أن أصدر بلاغا رسمياً قبل أن تنتهي ممتي لأوضح بالحجة والبرهان ماذا حصل في هذه المطبعة التي تمت فيها المساطر وفق كل شروط الشفافية المطلقة، علماً أن ذلك النمط التقني من المطابع لم يعد العمل به في المغرب، ليست هناك مطبعة واحدة في المغرب تشتغل بذلك النمط.

السؤال الأخير، فيما يخص الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، هذا موضوع خارج نطاق اختصاص هذه الجلسة، عبرت عن رأيي فيه والفاعلون وكل المهنيون كذلك عبروا عن رأيهم فيه، كانت هناك مجموعة من الآراء السديدة وكانت هناك آراء بعيدة عن السداد، والموضوع مطروح لحركة التاريخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، والسؤال الأول حول تعويضات علاج حوادث الشغل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب السيدة المستشارة؟

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

في الحقيقة، السيد الوزير، لا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهودات التي قامت بها وزارة التشغيل من أجل إخراج القانون الجديد المنظم للتعويضات عن حوادث الشغل، هذا الورش المهم الذي يضمن للطبقة العاملة مزيدا من الحماية والإنصاف، تعزيزا كذلك للمكتسبات الهامة المتحققة في هذا المجال، لكن الضرورة كذلك، السيد الوزير المحترم، تقتضي مزيدا من الجهود لضمان ملائمة هذه التعويضات مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب وكذا مع الأحكام التشريعية والتنظيمية الأخرى المرتبطة بهذا النظام، أخذا بعين الاعتبار كذلك الوضع الاجتماعي الذي تعرفه الطبقة العاملة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

هناك رد السيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

تعقيب قصير، السيد الرئيس، إذا سمحتم. السيدة المستشارة المحترمة،

من المؤكد، وجاء في الرد على السؤال دياكم، أننا لاحظنا بأن التعويضات ما بقائش كما جاءت في سؤالكم دياكم، ما بقائش كتساوي المبالغ المصروفة من طرف المصابين نظرا للتحويلات التي عرفها هاذ المجال، خصوصا المجال ديال التطيب والمجال الصحي ومجال الآلات التعويضية، إلى غير ذلك.

وإعداد هذا المشروع جاء في هذا السياق، بطبيعة الحال تأخر شي شوية لأنه كان من المفروض أنه يمر بالحوار مع الشركاء الاجتماعيين، النقابات وكذلك أرباب العمل وشركات التأمين، بل أكثر يجب التفكير مستقبلا أن هذا كما جاء في النقاش اللي كان داخل اللجنة المختصة بمجلسكم الموقر لربما أنه يجب التفكير مستقبلا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو الذي يقوم بتدبير هاذ حوادث الشغل كما هو جاري به في جميع أقطار العالم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مراجعة الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين المغربية والبلجيكية بخصوص الخدمات الصحية.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الوزير،

سبق وأن زارنا وفد عن الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا، وهو فرع من

فروع الاتحاد العام للشغالين قبل سنتين، وقد قدمنا هذا السؤال منذ سنتين كذلك، نتفحص أو نتساءل فيه عن مآل الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة المغربية والبلجيكية حول استفادة أو ضرورة استفادة الجالية المغربية المقيمة ببلجيكا من الخدمات الصحية، من معالجة وأدوية، كما هو الشأن بالنسبة للجالية الفرنسية حين تكون بالديار المغربية، إلا أنه للأسف لحد الآن لم تستند هذه الجالية من مقتضيات الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها أو ستخذونها لمراجعة هذه الاتفاقية وهل فعلت أو على مشارف التنفيذ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة على طرحها لهذا السؤال اللي أعتقد جد مهم في المعاملة بالمثل. بالفعل، الاتفاقية اللي كتجمع المغرب مع المملكة البلجيكية كانت كترجع لسنة 1968، فتحنا هاذ الورش ديال مراجعة العديد من الاتفاقيات مع الدول التي تربطنا معها اتفاقيات، منها الاتفاقية مع فرنسا والتي دخلت حيز التنفيذ بعد واحد المشاورات وواحد الحوار طويل، مع بلجيكا أول ما فتحنا معهم هذا الحوار بدأ في سنة 2009، بطبيعة الحال كانت هناك العديد من اللجان اللي اجتمعت مشتركة ويمكن نقول بأنه بعد الإلحاح ديال الطرف المغربي ممثل في وزارة التشغيل والتكوين المهني على ضرورة المعاملة بالمثل، وضرورة أنه ملي كيكونوا مغاربة أو بلجيكين كيتعالجوا في المغرب كتحملهم الصناديق الاجتماعية المختصة، احنا بالنسبة لنا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. اليوم المشروع النهائي للاتفاقية جاهز، الطرف البلجيكي قبل بالمتنقيات التعديلية التي طالبنا بها كحكومة مغربية، وأتمنى أن تدخل في حيز التنفيذ في القريب العاجل، خصوصا أن كانت عندنا اجتماعات مؤخرا في 4 و8 أبريل الأخير ديال 2011، تم دراسة مشروع الاتفاقية بصفة نهائية مع الطرف البلجيكي وكين القبول من الطرفين، يبقى فقط الدخول لحيز التنفيذ تكون شي مناسبة للتوقيع عليها وتدخل حيز التنفيذ إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب السيدة المستشارة؟

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

لا يمكن أن يكون هناك تعقيب بقدر ما هو وضع نقط على الحروف، لأنه، السيد الوزير، في الحقيقة قامت وزارتم مجموعة من الاجتماعات على مستوى اللجان المختلطة وكانت هناك تمثيلية حتى للنقابات وقد راقبنا

برنامج "إدماج"، برنامج "تأهيل" ثم برنامج "مقاولتي"، وهذه برامج كلها استهدفت إدماج الشباب في سوق الشغل المغربي الذي يعرف طبعاً تحولات كبيرة.

لذا، السيد الوزير، نحن نطالب أو نسأل ما هي الحصيلة التي آلت إليها هذه البرامج في سوق الشغل؟ وهل كانت بالفعل نوافذ أو روافد جد مهمة من شأنها أن تخفف من نسبة البطالة ببلدنا؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة على طرحها لهذا السؤال. نبغي نشرير أنه تحسين البرامج الإرادية ديال إنعاش التشغيل، وأنا كنتكلم على البرامج الإرادية، كان لابد من مواصلة الجهد ديال تأهيل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات سنة 2007 كانت هي 26 وكالة، لا تغطي التراب الوطني، اليوم هي 75 وكالة تغطي التراب الوطني بموارد بشرية تصل إلى 600 إطار، اللي كانت في سنة 2007 فقط 300 إطار. بطبيعة الحال هذا انعكس على المردودية ديال الوكالة، لا أقول بأنه كل البرامج حققت الأهداف ديالها، ولكن أقول أنه بالنسبة لبرنامج إدماج اللي انطلق سنة 2006 تمكن اليوم، يمكن حصره في الأعداد اللي وفر أو الإدماجات اللي وفرها ديال 237361. بالنسبة لبرنامج تأهيل اللي ما انطلق حتى 2007، كان فيه تقريبا 3760 شاب وشابة اللي استفادوا منه.

كاين برنامج مقاولتي، عرف عدة صعوبات، تمكن فقط من 4000 مقاول صغيرة، هذا ما منعناش أننا خلال هاذ الولاية أننا نقومو بواحد التقييم ديال البرامج ديال إنعاش التشغيل الإرادية، وهاذ التقييم اللي قمنا به على دراسات التي أنجزت سنة 2010/2011 تمكننا أننا نوضعو واحد 19 إجراء جديد لإنعاش سوق الشغل، كياخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي والتحديات المستقبلية، يجب القول أن المغرب في سنة 2011/2016 سيرعرف تحولاً ديموغرافياً هاماً في بنيتة الديموغرافية، عدد الشباب الذين سيلجون سوق الشغل سيصلون سنويا إلى أكثر من 300.000 بالمقابل السنوات الماضية كانت تصل لواحد 150.000. إذن، غادي يكون إشكال عندنا حقيقي ديال مواجهة هذه التدفقات.

وفي هذا الصدد، قمنا ب 2 إجراءات اللي دخلت اليوم حيز التنفيذ واللي كتبلغ واحد تقريبا 2 مليار ديال درهم، كنعطي ما بين 2011/2016 هو عقد الاندماج المهني وهو عقد جديد اللي موجه للشباب حاملي الإجازة، اللي كيعطي واحد التدريب ديال من 6 أشهر حتى 9 أشهر، إلى المقاوله اللي استقبلت ذاك الشاب أدمجته نهائياً أي عقد غير محدد المدة،

عن كتب ما قامت به وزارة التشغيل، وكنا نتمنى أن يكون التفعيل قبل هذه الآونة ولاسيما ونحن على مشارف نهاية الحكومة الحالية، وكنا نتمنى أن تكون ثمرة ناضجة عند نهاية هذه الحكومة، ولكن تبقى على الحكومة الآتية أن تعمل على تفعيلها لأن هناك ضياع كبير للجالية عندما تضطر لتقديم أو تسديد الفواتير بكليتها في المغرب وتنتظر إلى أن ترجع إلى الديار البلجيكية، وهذا قد يتقل كاهل الجالية المغربية، ونحن دائماً نهفو ونتمنى أن تبسط المساطر وأن لا تحمل الجالية أكثر من طاقتها.
وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

غير للمزيد من التوضيح السيدة المستشارة، المفاوضات مع الحكومة البلجيكية تطلبت 3 سنوات، تطلبت أكثر من تقريبا 11 اجتماع ما بين الخبراء بوزارة التشغيل وكذلك الخبراء في الطرف البلجيكي بدعم من وزارة الخارجية كذلك، اليوم الاتفاقية أصبحت جاهزة وتنتظر فقط التوقيع عليها من الطرفين أي بشكل رسمي لتدخل حيز التنفيذ، وغادي تكون مهمة بالنسبة للجالية المغربية اللي كانت كنعشغل في بلجيكا وكانت عندها حقوق اجتماعية أنها تعوض في بلدها الأصلي.
وللاشارة أن الإتحاد الأوروبي، كما فتحنا معه مفاوضات لتشمل كافة الدول الأوروبية، وهذا غادي يكون عنصر جد مهم، خصوصا بالنسبة لبعض الدول اللي مكترطناش معها اتفاقيات في هاذ المجال، واللي عندها أنظمة مغايرة، خصوصا مثلاً بريطانيا.
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. السؤال الثالث موضوعه الحصيلة من برامج "تأهيل" "مقاولتي" و"إدماج" في الشغل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكراً السيد الرئيس.

طبعاً أنا أستجيب لدعوة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وأعلم أنها طبعاً حكومة تصريف الأعمال، ولكن الجلسة ستكون جلسة تقييم الأعمال بالنسبة لي، فلا بد أن نتساءل عن أشياء قد كانت فيها جهود كبيرة وبذلت من أجلها جهود كبيرة، لا بد أن نثمنها ونضعها في سياقها الواقعي حتى نكون منطقيين.

لذا، نتساءل عن مجموعة البرامج التي انطلقت، لاسيما الخاصة بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، على سبيل المثال لا الحصر هناك

والدوري - ماشي حتى السنوي- من مواجهة الخصاص اللي كتعبر عليه المقاولات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه للسيد الوزير، موضوعه معهد الصحة والسلامة المهنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضلتي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

موضوع الصحة والسلامة المهنية هو كان دائما في صلب اهتمامات الفريق الاشتراكي، وأتم تحملم المسؤولية في ميدان التشغيل، وكان هذا القطاع بجانب قطاعات أخرى اهتمت بالموضوع وخاصة فيما يخص التفتيش والأمراض المهنية المرتبطة ببعض المهن وبعض الصناعات، وخاصة فيما يخص تفعيل كذلك مدونة الشغل وسلامة وصحة المهنيين، وكانت الحكومة التزمت بإحداث معهد للتكوين والتكوين المستمر وتتبع هذا الملف فيما يخص صحة وسلامة المهنيين.

السيد الوزير، أحدث هذا المعهد ولم ينطلق بعد في أنشطته، معناه أنه كان هناك مجهود فيما يخص التهيئة لقانون إطار وفيما يخص إحداث هذا المعهد، ولكن الآن ماذا بنا نعرفو ويعرفو المواطنون كيف تطور العمل وتدير هذا المعهد وفيصل العمل ديالو فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالتشخيص ومراقبة كل الأمراض المهنية داخل المؤسسات الصناعية؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة على طرحها لهذا السؤال، اللي كعتقد أن مجال الصحة والسلامة المهنية، ومجلس المستشارين كيعرفوه مزيان، الإخوان ممثلي المركزيات النقابية، يمكن نعتبرو أن التحدي المستقبلي ديال المغرب سيكون في هذه الواجهة ديال جانب الصحة والسلامة المهنية بشكل كبير.

أكد الحدث المؤلم ديال "روزامور" أدى إلى تسريع وتيرة الاهتمام بهذا الموضوع ديال الصحة والسلامة المهنية، أكد كانت كتواجهنا عدة صعوبات،

الدولة كنعطيا 25.000 درهم كقابل.

بالنسبة لعقد إدماج تم التحسين ديالو، كنعرفوا أنه لم يكن يتضمن التغطية الاجتماعية والصحية، تم إضافة أن المقابلة إلى داز شي شاب في برنامج إدماج والمقابلة اللي استقبلته عندها رغبة أنها تدججه نهائيا بعقد غير محدد المدة، الدولة تتحمل 12 شهر ديال التغطية الصحية والاجتماعية لفائدة هاذ الشاب أو ذاك.

بطبيعة الحال بقات واحد 17 إجراء آخرين، أتمنى أن الحكومة المقبلة تعمل على تفعيلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الوزير،

في الحقيقة هناك مجهودات كبيرة على مستوى إجراءات التشغيل، وكذلك هناك مجموعة من الجهود، وكان هناك مراعاة البعد الجهوي، لكن الآن لا بد أن نراعي التحولات الديموغرافية والتحولات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية، ولا بد أن نضعها كإستراتيجية داخل الوكالة لأن الوكالة في الحقيقة يجب أن تعطى لها أكثر مما هو معطى لها من إمكانيات ومن موارد بشرية ومن آليات لتفعيل هذه الوكالة لأنها تبقى هي الآلية الأساسية التي يمكن أن تكون معبرا بين خريجي الشهادات وسوق الشغل، وبالمناسبة فإنتي أحبي مستخدمتي ومستخدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

تعقيب بسيط، سأضيف أنه لأول مرة استطعنا عبر الوكالة أن نضع واحد النظام ديال ترقيب مناصب الشغل المنتظر إحداثها، هاذ نظام الترقيب اللي قام على إنجاز واحد 16 دراسة جهوية حول حاجيات سوق الشغل الحقيقية لكل جهات المملكة، كيسمح باش نعرفو ما هي مناصب الشغل التي ستحدث في المستقبل؟ وكنوجه بها عملية التكوين، هذا جانب سيكون موضوع رهن إشارة لا المؤسسات التكوينية، لا التكوين المهني، لا المؤسسات الجامعية، كنعرفو في كل جهة أشنو هي مناصب الشغل التي ستحدث في السوق.

الهدف من هاذ نظام الترقيب هو محاولة الحد مما نسميه جميعا هاذيك مظاهر الاختلال ما بين حاجيات سوق الشغل ومنظومة التكوين والتعليم عموما، وكظن هذا نظام جد مهم وسيسمح عن طريق تحيينه السنوي

مستوى الجهة وهذا أساسي لأنه في الدار البيضاء كانوا 2 ولا يعقل باش يبقى نفس العدد واتبنا ساهمتم بالرفع من هذا العدد ولكن نحن نؤكد على الوقاية ثم الوقاية وباش تكون هاذ الوقاية من هاذ المشاكل هاذي خص التفتيش يتعمم وخص تكون الجرأة باش المعامل اللي كتستعمل مواد مضرّة، يتم المراقبة ديالها ويتم تحديد المسؤوليات. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد السيد الوزير؟

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

أشاطركم الرأي، السيدة الرئيسة، ويمكن أنا كما أكدت في الجواب ديالي يمكن التحديات المستقبلية اللي عندنا في المغرب مستقبلا هي الجانب ديال الصحة والسلامة المهنية، مع بروز أمراض جديدة، بروز استعمال آلات، التطور ديال الإنتاج، دخول تكنولوجيات جديدة، إلى غير ذلك. طبيعة الحال الوقاية جد مهمة والدور اللي أعطي لهذا المعهد من طرف الحكومة هو لعب هذا الدور، أكيد متفقين يمكن لنا نقول أننا تأخرنا، بعض الدول أحدثت عندها هاذ المعاهد لمدة عشرات السنين ويمكن كيشغلوا فيها 400 إلى 500 خبير اللي كيشغلوا في معاهد مثل هاذي.

اليوم اللي يمكن نقولو كمكتسب مهم بالنسبة لبلادنا هو أنه تم إحداث هذا المعهد، أكيد هناك صعوبات بالنسبة لاستقطاب أو توظيف الموارد البشرية المتخصصة، وهذا إشكال ثاني كيعاني منه المعهد اليوم بفعل إلى ابغينا نقولو الإشكاليات المرتبطة بالتوظيف، مرتبطة إما بوضع رهن الإشارة، إلى غير ذلك مع المصالح ديال وزارة المالية يتم المحاولة ديال التغلب على هاذ الصعوبات الإدارية باش المعهد يلعب الدور المنوط به. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موجه كذلك للسيد وزير التشغيل، موضوعه احترام القانون من طرف مقاولات التشغيل المؤقت. الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الراج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تنص المادة 496 من مدونة الشغل على: "يلجأ المستعمل إلى أجراء مقاولات التشغيل المؤقت بعد استشارة الهيئات التمثيلية للأجراء داخل

اليوم اللي يمكن لي نقول الحصيلة فيه هي متعددة:

أولا، استكمال تشريع الشغل، أعدنا 13 نصا تنظيميا، 8 منها مراسيم وقرارات تطبيقية لمدونة الشغل كتعلق بالصحة والسلامة المهنية، تم نشرها بالجريدة الرسمية.

على مستوى كذلك الموارد البشرية ديال الرقابة ديال حمّاز تفتيش الشغل، يجب القول أنه في سنة 2007 كان عندنا مهندس واحد للصحة والسلامة المهنية، اليوم تمكنا من الوصول إلى 24 مهندس وتعزيز كذلك طب الشغل بإحداث مندوبيات جديدة واستقطاب أطباء للعمل بهذه الوزارة.

بالنسبة لموضوع سؤالكم، وهو المعهد الوطني للحياة المهنية، يجب القول أنه هذا المعهد سيلعب دورا جد مهم في جوانب التحسيس والتوعية وكذلك بمشاركة كل المهنيين، ونظرا لطبيعته فهو وضعناه كمجموعة ذات نفع عام طبقا لمقتضيات القانون 08.00 المتعلق بالمجموعات ذات النفع العام الصادر بتطبيقه الظهير الشريف ديال 19 ماي 2000، والمعهد يوحد تحت وصاية السيد الوزير الأول ولكن الأطراف الأساسية فيه هي وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، وزارة التشغيل والتكوين المهني، إضافة لوزارة الاقتصاد والمالية.

وفي هذا الصدد، تم توقيع اتفاقية ما بين الدولة والمعهد في 19 ماي بمقتضى هاذ الاتفاقية تم تحديد المهام ديال المعهد، القانون الأساسي ديالو، المعطيات اللي خصو يشغل عليها، تعيين المدير ديال المعهد والطاقم الأولي لاشتغال المعهد، كما رصدت له ميزانية. عقد لحد الآن 2 مجالس إدارية والاتفاقية اللي انعقدت غادي تخول للمعهد غلاف مالي ديال 252 مليون درهم، تتمحور البرامج الأساسية اللي غادي ينفذ: تأهيل المقاولات، القيام بعمليات التحسيس، برامج الاستثمار والتسيير الخاصة بالمعهد أي إحداث البناية، إلى غير ذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيدة المستشارة؟ تفضل.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيا:

شكرا السيد الوزير على الجهود المبذولة، طبعا بلادنا كانت بحاجة إلى مثل هذه المؤسسات من أجل التتبع والتكوين والتكوين المستمر في هذا المعهد الوطني للحياة المهنية، لكن الآن وتنمى أن الحكومة المقبلة سوف تهتم بموضوع الوقاية أولا، الوقاية من الأمراض المهنية لأنه الآن نلاحظ أن التطور الصناعي في بلادنا وتطور استعمال بعض المواد في صناعات متعددة، نتج عنها ارتفاع عدد المرضى بالأمراض المهنية وخاصة فيما يخص أمراض متعلقة بالجهاز التنفسي.

صحح، السيد الوزير، من 7 طبيب شغل إلى 24، مع توزيعهم على

التشغيل أي أن وكالة واحدة اللي قانونية في هاذ البلاد، اللي عندها ما يسمى (l'agrément) باش تشتغل، فتم فتح حوار مع الجمعيات اللي كتمثل المهنيين، بطبيعة الحال الجمعيات اللي كتمثل المهنيين فيها جزء اللي كان كيطالب بمراجعة مقتضيات مدونة الشغل.

قلنا كان جوابنا وفي إطار اللجنة ثلاثية الأطراف اللي عقدت اجتماعاتها طبقا لما ينص عليه مدونة الشغل، كان الجواب أنه اللي ابغى يغير قانون أو شي حاجة خصو يمشي للبرلمان، القانون يتم المصادقة عليه لتطبيقه، وبالفعل من بعد واحد السلسلة من الاجتماعات اللي يمكن أقول ماراطونية، وصلنا إلى وضع واحد البرنامج لتأهيل هذه الوكالات، بعدا من الناحية القانونية تكون مرخص لها.

وبناء عليه، يمكن لي نقول أنه اليوم وصلت 34 وكالة مرخص لها قانونيا باش تمارس، وفي إطار التنسيق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كنسمح بآليات المراقبة، اللي تكلمتم عليها السيد المستشار المحترم، لأنه كيصعب بعض الأحيان تراقبهم من غير الآلية ديال الضمان الاجتماعي والتصرجات التي تقدم.

كذلك اتخذنا واحد الإجراء قدمناه للسيد الوزير الأول - رئيس الحكومة - اللي أصدر واحد الدورية جد مهمة بتاريخ 20 أبريل 2011 إلى كل الوزارات والمؤسسات العمومية، يمنع على كل المرافق العمومية أنها تتعامل مع شي وكالة اللي غير مرخص لها قانونيا، ولاحظنا داخل وزارة التشغيل منذ صدور القرار أو الدورية ديال السيد رئيس الحكومة، أصبح العدد ديال الوكالات اللي كنتاظر باش تاخذ (l'agrément) من طرف وزارة التشغيل تضاعف بشكل كبير، اليوم كندرس تقريرا للطلبات ديال 14 وكالة، كندرسو للطلبات ديالها، لأنه كنفقاو وكالة كندرسو النظافة وكندرسو العمل المؤقت، والقانون واضح أشسو هي الشروط اللي وضعتها مدونة الشغل لاحترام تطبيق القانون. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على حسن انتباهكم.

لابد في البداية أن أذكر أننا كمثلين للطبقة العاملة وممثلين للأمة أي لعموم الجماهير الشعبية أن قدرنا أن نستمر في النضال وفي طرح كل قضايا الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، سواء مع حكومة تصريف الأعمال هاته أو مع الحكومة المقبلة أيا كانت تشكيلتها.

أريد فقط أن أذكر أيضا، لأن الوقت لا يتسع للحديث عن هاته المعضلة الكبرى، معضلة التحايل على القانون من خلال التشغيل المؤقت،

المقاولة من أجل القيام بأشغال غير دائمة تسمى "مهام" في الحالات التالية فقط:

- إحلال أجير محل أجير آخر في حالة غيابه أو في حالة توقف عقد شغل ما لم يكن التوقف ناتجا عن إضراب؛
- التزايد المؤقت في نشاط المقاولة؛
- إنجاز أشغال ذات طبع موسمي؛
- إنجاز أشغال استقر العرف على عدم اللجوء فيها إلى عقد شغل غير محدد المدة بسبب طبيعة عقد الشغل.

تحدث لجنة مختصة ثلاثية التركيب تعنى بالتبع والتطبيق السليم لمقتضيات هذا الباب.

يحدد تكوين هذه اللجنة وطريقة عملها بنص تنظيبي.

وقد صدر هذا المرسوم بتاريخ 29 دجنبر 2004، وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات، أكدت خلالها على ضرورة احترام القانون. غير أنه بالرجوع إلى أرض الواقع، يتبين أن جل هذه المقاولات لا تحترم القانون، حيث أنها تقوم بالعمل الدائم بدل العمل المؤقت، وقد امتد عملها إلى القطاع العام والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بالإضافة إلى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى توسيع دائرة الهشاشة في علاقة الشغل والمزيد من التضيق على الحريات النقابية بل وأكثر من ذلك لا يتم احترام الحد الأدنى للأجر، بحيث نلاحظ ولنا أمثلة متعددة أنه حتى بالنسبة لنا أي بالنسبة لهذه المؤسسة التشريعية أي البرلمان، لا يتم احترام الحد الأدنى القليل الأجر على المنظفات وعلى كل العاملين التابعين لشركة التشغيل المؤقت.

أمام هذه الوضعية، نسألكم السيد الوزير عن: ما هي الإجراءات والتدابير التي تقوم بها وزارتم لتطبيق مقتضيات مدونة الشغل على جميع مقاولات التشغيل المؤقت؟ وهنا أشير كذلك أن طبيعة سؤالنا هي بطبيعة الحال تتعلق بتطبيق القانون ومسألة تطبيق القانون هي مسألة اللي هي دائما مطروحة وكثير ما لحينا عليها، سواء في هاذ المجال أو في غيره من المجالات الأخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال اللي كعتقد من الإشكاليات اللي واجهتنا داخل تفعيل مقتضيات مدونة الشغل. بطبيعة الحال مدونة الشغل أقرت بوجود هاذ النمط من التشغيل اللي كيوكب بطبيعة الحال التحولات اللي كيعرفها سوق الشغل.

الإشكال، لما تحملنا المسؤولية وجدنا الوكالات التي تكلم عليها السيد المستشار المحترم فقط وكالة واحدة اللي مرخص لها من طرف وزارة

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، ونحن على أبواب انتهاء عمل هذه الحكومة، أود أن أطلب منكم تقييم العمل ديال الوزارة ديالكم اللي هو عمل اجتماعي بامتياز، واللي ربما أعطى اللي أعطى، ولكن من المفروض أنه اليوم نعطيو واحد التقييم لهذه العملية، وخاصة في دور الخيرية التي عرفت تشييدات مختلفة ومهمة من طرف صاحب الجلالة.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على السؤال ديالكم. أكيد أنه يعني الحصيلة فيما يخص المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية أو ما يسمى بدور الخيرية هي مهمة جدا، حيث أنه الوزارة هي المعنية بكونها كتنقدم الرخص ديال فتح هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك بصفتها أنها وصية على مؤسسات التعاون الوطني اللي كتنقوم بعدة خدمات اتجاه هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية، من دعم ومن تزويد بموارد بشرية وكذلك من مساعدة تقنية ومن مراقبة وافتتاح ديال هذه المؤسسات.

فكما تعلمون القانون 14.05 اللي كيبسط شروط فتح وتدير مؤسسات الرعاية الاجتماعية تم المصادقة عليه بعد الزيارة الشهيرة ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى دار الأطفال بعين الشق، وشكلت حقيقة واحد الطفرة نوعية وواحد التغيير جذري بالعلاقات ما بين المؤسسات العمومية بصفة عامة وجمعيات المجتمع المدني فيما يخص التكفل بمجموعة من الفئات الاجتماعية.

كذلك هناك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تلعب واحد الدور أساسي، خاصة في الفترة الثانية ديالها من 2011 إلى 2015 ركزت على دعم التسيير ديال هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية. فنحن كوزارة استطعنا بفضل التعاون بيننا وكذلك مع الجمعيات المؤسسة لهذه الخيرات والسلطات العمومية كذلك أننا نتغلبو على مجموعة من الحواجز والصعوبات، بحال الارتفاع ديال المصاريف ديال إعادة التأهيل ديال التجهيزات الأساسية والموارد البشرية، وهنا الدعم ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان أساسيا، حيث أنه وصل إلى 256 مليون درهم، كذلك تغلبنا على التشتت الكبير ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث أنه 58% فيها هي كايينة في العالم القروي و42% في العالم الحضري.

أن دستور البلاد، خاصة الدستور الجديد، يتحدث عن الحق في الشغل وعن الحق في الصحة وعن الحقوق الاقتصادية وعن الحقوق الاجتماعية. فطبعا نحن نعلم أن هناك من أرباب العمل من لا هم له إلا مراكمة الثروات على حساب الطبقة العاملة، كيف يقولوا المغاربة كايين شي نموذج بحال المنشار، طالع واكل هابط واكل، بيتز الدولة وبيتز الأجراء، لا يؤدون الضرائب ولا يؤدون مستحقات التغطية الاجتماعية ولا يؤدون مستحقات التغطية الصحية ويتباكون عليكم وعلينا.

وأنا أعتقد أن هاته أيضا من ضمن ملفات الفساد التي يجب مواجعتها تطبيقا لما كان يتحدث عنه إبان تقديم برامج الأحزاب، خاصة من كان يتحدث عن تشغيل 200 ألف و800 ألف، سنرى أم سينطبق علينا وعليهم بيت الشاعر "ستيدي لك الأيام ما كت جاهلا، وبأتيك بالأخبار من لم تزود"، وبه وجب الإعلام وللحكومة القادمة واسع النظر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا.

أترتم في جوابكم، السيد المستشار المحترم، الجانب ديال تطبيق القانون في مجال التغطية الصحية والضمان الاجتماعي. يجب الإشارة، السيد المستشار المحترم، أن سنة 2006، كان عدد المؤمنين بالضمان الاجتماعي هو مليون و600 ألف، نهاية سنة 2011 أصبح عدد المؤمنين ببلادنا 2 مليون و660 ألف، بفضل المراجعة ديال أنظمة الرقابة وبفعل تطبيق مراجعة آلية التفتيش ديال الضمان الاجتماعي وكذلك التنسيق ما بين جهاز تفتيش الشغل والضمان الاجتماعي.

ويمكن نقول أن اليوم انتقل عدد المؤمنين ببلادنا 75% من الفئة المستهدفة، بقت 25% اللي ما كتنصرحش، لأنه إذا اعتبرنا أن عدد الأجراء ببلادنا هو 3 مليون و587 ألف أجير اللي خصهم يكونوا مؤمنين داخل الضمان الاجتماعي، وهذا بطبيعة الحال يضر بتوازنات الصندوق وكنتم عضو بمجلسه الإداري، ومطلوب كما سبق لكم أن طرحتم في إحدى النقاشات مع المدير العام للضمان الاجتماعي، السيد المستشار المحترم، لم لا التفكير أنه تجريم المقاولات التي لا تصرح بأجرائها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول المؤسسات الخيرية في بلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد المستشار.

السيد الوزير،
نسجل بكل أسى وأسف غياب الحكومة السيد الوزير والمصالح التابعة لها فيما يخص مراقبة بعض الأسعار وبعض المواد الأساسية.
السيد الوزير، كما يعلم الجميع وكما تلاحظون عندما تقترب بعض الأعياد الدينية أو الوطنية ترتفع الأسعار، مثلا، السيد الوزير، الموسم الدراسي الذي تيعرف فيه غلاء الكتب ارتفاع صاروخي، واحنا نتعرفو، السيد الوزير، العائلات المغربية لابد ما يبذلوا مجهود من أجل توفير الشروط اللازمة والأساسية لأولادهم.

كذلك، السيد الوزير، في مناسبة رمضان اللي الأسعار ترتفع بشكل خيالي كأنه ما كاين لا محاسب ولا مراقب، والجميع تيعلم، السيد الوزير، والجميع تخرج وتيشوف الأسواق المغربية الأسبوعية والحضرية الأسعار كيف تترتفع فيها، ولكن كاين غياب تام ديال الحكومة.

هذا شق، السيد الوزير. فيما يخص الشق الثاني، السيد الوزير، اللي تيتعلق بالمؤامرة والتواطؤ ديال الحكومة، والمؤامرة ديال بعض التجار الكبار فيما يخص، واحنا الآن، السيد الوزير، تنعيشو موسم ديال جني الزيتون، جني الزيتون، السيد الوزير، اللي كاين واحد المجموعة ديال اللوبيات اللي تيتآمروا على الفلاح الصغير والبسيط ويحددون أثمانه بذاك الشكل اللي ابغاو هما اللي كيخدم المصالح ديالهم ويخدم الدخل الذاتي ديالهم، ويتآمروا على الفلاح البسيط اللي تيتبقى ينتظر سنة بكاملها وهو ينتظر يعني هاذ الموسم ديال الزيتون يجي، الوقت اللي تيوصل هاذ الموسم يحددون له الثمن، تيتحددوا له الأثمانه بحسبة للفلاح ويتآمرون على الفلاح، لأن الثمن اللي كاين في تازة، كاين في وزان، كاين في بني ملال، كاين في جميع الجهات، لأن كاين مؤامرة وكاين لوبي وكأن الحكومة ما كايناش، لا وجود لها، اللي يمكن لها تتدخل وترد الأمور للنصاب ديالها، وتراقب هاذ اللوبيات وتخدم المصالح ديال الفلاح البسيط والصغير.

لهذا، رجاؤنا، السيد الوزير، في فريق الأصالة والمعاصرة باش تاخذوا هذه الجوانب بعين الاعتبار، لأن راه ملي تصل المناسبات راه ترتفع الأسعار، راه خاص المصالح المعنية تتدخل وتحدد الأثمانه بناء على الضوابط القانونية اللي كتتحكم هاذ البلاد وتتحكم المصالح.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامية:

شكرا جزيلًا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

وبالرغم من كل هذه الصعوبات، يسعدني أن أعلن على أنه 1474 ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية كلها أصبحت في تطابق مع القانون، وإما متتوية الوضعية ديالها إما تعطت لها واحد الفترة قانونية من أجل أنها تتغلب على الصعوبات، مع العلم على أنه القيم اللي خصها تحكم على تدبير هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية هي أساسية، ما كيكفيش القوانين والمراقبة المالية والمراقبة التنظيمية، ولكن خص كذلك واحد المستوى عالي من القيم، اللي خص كل المديرين ديال الشأن الاجتماعي يتحلوا به من أجل حماية العمل الاجتماعي من أي استعمال سياسي ومن أي كذلك أغراض شخصية أو مصالح شخصية، وهذا أظن أنه من المهام الموكولة لنا جميعًا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

ربما استوعبتم العمل التضامني في مجتمع إسلامي مغربي، وهو اللي قلت في التالي أنه القيم، وهذا ما طابناكم به منذ بداية تحمل المسؤولية ديالكم، المجتمع المغربي هو مجتمع تراحي وليس تعاقدية، القانون في المغرب، إذا فقدنا الثوابت ديالنا والأخلاق ديالنا راه ما يمكن لناش نمشيو بعيد.
وربما الختام كان مسك في هذه الحكومة عندما تكلمتم عن القيم، لأن هذا هو مفتاح الحل للمشاكل الاجتماعية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟ شكرا، إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية، والسؤال الأول حول الارتفاع الصاروخي لتكلفة معيشة المواطنين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، هل هناك باسط للسؤال؟ تفضل السي المحرشي.

المستشار السيد العربي الحرشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

هو لقمة العيش، لأن البسطاء هما الأصل في هذا المجتمع. السؤال كان الهدف منه، السيد الوزير، أشنو اللي تحقق للمواطن المغربي؟ علاش؟ لأن المغربي حينما يحتج تكون دائما الجانب الاجتماعي هو الأساس، وكي تغلف ذلك الشيء بواحد المجموعة ديال الأفكار وواحد المطالب سياسية، ولكن الأصل هو الجانب الاجتماعي، لأن المواطن المغربي حينما يحس بالأمن، والأمن الغذائي هو الأول، لأن تقول لك الإنسان كيصبر على الحقوق ديالو لمدة طويلة، إنما الكرش غير 24 ساعة، 24 ساعة كينتفض.

اللي ابغينا نشير له، السيد الوزير، هو أننا ما كملسوش هناك الأمن عند المواطن، ما تيحسش بأن راه الإدارة بكل المسؤولين على المجال ديال المراقبة، ما تيحسش بأنهم راه كيراقبوا، لأن في واحد الوقت كنا كنعقولو راه كيمروا المراقبين وكيشوفوا اللائحة ديال الأسعار وكقلبوا المواد، هاذ الشيء ما يقاش بذاك الشكل، راه غير من الناحية الشكلية إذا امشات الأمور في هاذ الاتجاه وكانت مراقبة، بغض النظر عن النتائج، راه السببية هي اللي خاية، الإحساس بالسببية، واحنا هاذ الشيء راه كنعيشوه وكنشوفو واحد المجموعة ديال التجار، وخاصة في التقسيط راه كيديروا اللي ابغاو، وكندير الناس الشكايات وما كيجابو حد، وحتى ملي تيجبو الناس باش يراقبوا كابتة أمور أخرى بلا ما نذكروها، كيمروها بشكل أو بآخر.

المهم في السؤال، السيد الوزير، هو الإحساس بالأمن عند المواطن راه ما يقاش وخاصة في الجانب الاقتصادي. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

أشكر السيد المستشار على تعقيبه، وبغيت نعطي بعض التديقات في هذا المجال. أولا خصنا نعرفو بأن من حيث الارتفاع ديال الأسعار، بأن الحمد لله في هاذ الثلاث سنوات الأخيرة استطعنا أن نتحكم في ارتفاع الأسعار بحكم أن نسبة التضخم كانت في 4%، وصلت إلى 1% سنة 2009، 0,9% سنة 2010، وهاذ السنة 1,2%. هذه نقطة إذن كايين تحكم في الزيادة في الأسعار.

النقطة الثانية من حيث المراقبة، سجلنا هاذ السنة 7000 مخالفة من خلال عملية المراقبة عوض 3000 في السنوات الماضية، إذن تدار واحد التحسن في هاذ المجال، ووقع واحد التنسيق كذلك، كايين واحد اللجنة اللي يتأسسها إما لجن محلية، يتأسسها السادة العمال واللي هي تقوم بتنسيق عملية المراقبة.

وكذلك كايين واحد النقطة اللي هي أساسية، أننا نكونوا واضحين،

أريد أن أشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال المهم، وبغيت إذا سمحتم ندقق بعض الأمور التي جاءت في تدخل السيد المستشار.

أولا هنالك نقطة أساسية، هو باش نعرفو أشنو هو بالنسبة لتحديد الأسعار، هنالك ثلاث أنواع من البضائع:

- أولا هنالك المنتجات المدعمة من طرف الدولة، وأسعارها فهي محددة كما تعلمون، وهي اللي تدخل في إطار صندوق المقاصة؛

- هناك أسعار ديال مواد اللي هي مقننة، أي أن الدولة بحال مثلا ملي تكلمتو على المواد المدرسية، فالكتب المدرسية أسعارها مقننة، والدولة هي التي تحدد الأسعار، وهذه الأسعار لم تتغير منذ سنة 2008؛

- وكايين الأسعار اللي يحددها السوق، أي الإشكالية ديال العرض والطلب.

وبالتالي بالنسبة لتدخل السيد المستشار، بغيت نذكر بأن ليس هنالك أي إمكانية في إطار القانون ديال الأسعار لتحديد سعر الزيتون، لأن الزيتون هي مادة اللي هي غير مقننة من طرف القانون، وأتم بحكم أنكم مستشارون ودرنا إعادة النظر في القانون ديال الأسعار والمنافسة، حددنا اللائحة ديال المواد اللي هي مقننة، وتم التصويت عليها من طرف جميع غرفة المستشارين وغرفة مجلس النواب بالإجماع، وبالتالي هذه هي العملية اللي كابتة.

أنا متفق مع السيد المستشار أنه من الضروري، رغم ذلك، في إطار كذلك العمل ديال إعادة الهيكلة للأسواق وتقليص الوسطاء، لأن هذه هي الإشكالية اللي هي مطروحة، هذا صحيح، أن كايين عمل اللي يمكن يدار في هذا المجال لا من حيث المراقبة، ولكن أساسا من حيث تنظيم الأسواق، وهذا كايين واحد المشروع كانت قامت به وزارة الداخلية ووزارة التجارة على أولا إعادة النظر في أسواق الجملة، ومن جهتها وزارة الفلاحة كذلك قامت بواحد المجهود في هذا المجال، ولكن هذا ينبغي أن يكون مجهود إضافي في المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما تبقى من إخواني المستشارين،

السيد الوزير، نحن نسائل حكومة آفلة ونذكر حكومة قادمة، لأن هذا مشكل قائم وغادي يبقى، وهذا هو الهاجس ديال المواطن المغربي دائما،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
في هذا الإطار، السيد المستشار، بغيت أولا نذكر بأن كان خطاب ملكي في خطاب العرش لسنة 2008 التي أعطى في إطار التوجيهات الملكية السامية وطلب من الحكومة أنها توضع واحد الإستراتيجية لتطوير الطبقات الوسطى.

وفي هذا الإطار، تدارت واحد اللجنة التي يرأسها السيد الوزير الأول - اليوم رئيس الحكومة - وهذه الإستراتيجية باش تعطي واحد المنظور شمولي في هذا المجال، وانطلقنا من عدة أمور:

أولا، من أجل توسيع وتقوية الطبقة الوسطى، يجب أولا العمل على مواصلة تقليص الفقر وبالتالي توسيع الطبقات الوسطى؛
ثانيا، تسهيل الحركية ما بين الطبقات من خلال السياسة ديال التشغيل؛

ثالثا، العمل على تقوية الطبقات الوسطى من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية من خلال الزيادة في الأجور وفي الدخل من خلال التقليل من الضريبة على الدخل؛

وأخيرا، استهداف الطبقات الوسطى من طرف السياسات العمومية. هذا هو المنظور الشامل التي حاولنا نطبقه خلال هاذ السنتين الماضيتين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

شكرا السيد الرئيس.

هو المسألة ديال الحديث عن الطبقة الوسطى لا يمكن حصره في دقيقة أو دقيقتين لأن نحن لا نتعامل مع المسألة على أنها مشروع مجمع.

أولا، لا نحدد مفهوم الطبقة الوسطى، راه أنا كنسمع في بعض المداخلات تدخل بعض الموظفين البسطاء، سلم 10 مثلا كدخلوه في الطبقة الوسطى، لا نتفق بعدا على المفهوم وعلى تحديد الطبقة الوسطى، احنا لم نحددها.

بما أننا لم نحددها وما اعتبرنا هاش بأنها مشروع ديال مجمع باش تنفاداو - كما قلت في السؤال - الإنزلاقات ومجموعة من الاحتجاجات ومن الحراك الاجتماعي اللي طبيعي واللي غير طبيعي، أولا أنا اللي كعرف أن الطبقات الوسطى كيدخلوا فيها المهندسين والأطباء والأساتذة الجامعيين، احنا في المغرب عندنا 2 ديال الطبقات، عندنا طبقة ميسورة وفقراء، لأن هاذ الفئة اللي ذكرت راه كانت تدخل عندنا في الطبقات الفقيرة.

وأخطر من هذا هو أنها كلها عايشة كريديات، الإنسان اللي كنفق الدار بالكريدي والطومويل بالكريدي وكلو كريدي، فين هي الطبقة

صحيح أن هاذ الجهاز يمكن نزيدو نظورو المراقبة ويكون إصلاح نظام المراقبة، ولكن في نفس الوقت تدار واحد القانون جديد، هاذ القانون ديال حماية المستهلك، اللي تيخصنا هو أننا نفعلو القانون ديال حماية المستهلك ونجعلو أن المواطن هو اللي يراقب، وهذا لا يفتح المجال، لأن مع القانون الجديد اللي دوزنا واللي صوتوا عليه ديال المراقبة ديال الأسعار، جعلنا أن المخالفة في عوض ما تتخلص ب 100 ألف درهم وصلت ل 300 ألف درهم، وبأن تتخلص حينما، قبل كان تيخص الواحد يمشي... دخلنا العقوبات الإدارية، قبل كان الواحد يمشي للقضاء وهذا يتطلب وقت وبالتالي ما تيكونش عندو المفعول الإيجابي، إذن عندنا اليوم جميع الأدوات الكافية باش هاذ المراقبة وهاذ الإحساس والتطور اللي تكلمتو عليه أننا تتجاوزوه في المستقبل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. نصل إلى السؤال الثاني والأخير، موضوعه ضرورة الاهتمام وإعادة الاعتبار للطبقة المتوسطة. الكلمة لأحد مستشاري الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تشكل الطبقة الوسطى في كل المجتمعات وعلى مر العصور صمام الأمان للمجتمعات في وجه كل صنوف الإنزلاقات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وذلك بفضل طبيعة تكوينها وتركيبها.

ومن تم، فلا غرابة أن نلاحظ الاهتمام المتزايد للدول بالمنتجات المخصصة لهذه الفئة من المجتمع بهدف تعزيزها وتدعيمها وتمكينها من القيام بالأدوار المنوطة بها كفتة اجتماعية متنورة متطلعة لتحسين ظروفها وكذلك ظروف المجتمع ككل.

انطلاقا من هاته الاعتبارات، نسألكم، السيد الوزير، عن السر في غياب منظور حكومي - وهذا راه ماشي جديد - واقعي لاستيعاب هذه الفئة وتمكينها واقعيًا وعمليًا من أداء الأدوار المنوطة بها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

واعتبروا بأن الواحد تيكون في الطبقات الوسطى ملي تيفوت الحد الأدنى للأجر ب 1,5 هذا هو التصور اللي امشاو فيه، التصور اللي هو دولي وكاين بعض الدراسات في هذا المجال.

أنا معكم أنه بالنسبة للطبقات الوسطى، فكاين جانب ديال الأجر وديال الدخل، ولكن كاين عوامل أخرى اللي تيصنها تتخذ بعين الاعتبار، أولا الإحساس بأنه منتمي لهاذ الطبقات الوسطى، أنه عندو كذلك أنه تيمتاز كذلك بالجانب الثقافي بالعديد من الخدمات، السياحة... إلخ، باش أننا يمكن لنا ندخلوه في هاذ الإطار.

وبالتالي صحيح أن هاذ المنظور الشمولي ينبغي أن تقوم بدراسة أقوى في هاذ المجال، وصحيح كذلك أنه هاذ الطبقات الوسطى فهي تشكل أرضية أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقرار البلاد، ولذلك جلالة الملك أعطى توجيهات من أجل تقوية تلك الطبقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتك في هذه الجلسة، وأشكر الجميع على مساهمتهم كذلك في هذه الجلسة. ورفعت الجلسة.

الوسطى، لأنه هاذو كلهم ضحايا، لأنهم هما الزبناء ديال الأبنك وهم الضحايا، الأغلبية ديالهم كيعيشوا فقر رغم أنه إطار في واحد المؤسسة ولا أستاذ جامعي ويعيش الفقر، لأننا ما متفقينش، السيد الوزير، على تحديد مفهوم الطبقة وما عندناش مشروع مجتمعي، ولا نفكر بأن هي صمام الأمان وهي اللي يمكن تضبط التوازنات داخل المجتمع وتحلي ذاك الحركة اللي قلتو، السيد الوزير، تكون سلسلة، ولكن هذه الحركة غادية في اتجاه واحد من فوق إلى تحت، ومن تحت إلى فوق راه قليلة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

غير بالنسبة لهذه النقطة، أولا هنالك بالنسبة لتعريف الطبقات الوسطى، هناك تعريفات متعددة، كاين أولا المندوبية السامية ديال التخطيط اللي دارت واحد الدراسة، وانطلاقا من التعريف اللي هو إحصائي، والتعريف اللي هو علمي انطلاقا من الحد الأدنى للأجر،